الأنباء
السبت 16 يناير 2016

مقابلة

عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية عبدالوهاب الرشيد لـ «الأنباء»: تكلف الحكومة أعباء مالية

شراكة «العام والخاص» بالمترو وسكك الحديد غير مجدية

مصطفى صالح

قال عضو مجلس ادارة الجمعية الاقتصادية عبدالوهاب الرشيد ان نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشروعي مترو الكويت وسكة الحديد الخليجية لديه العديد من الفوائد والعيوب، ولكن بالمنظور الأعم لهذا النظام نجد انه غير مجد في الدول الخليجية ويكلف الحكومة أعباء مالية كبيرة.

وذلك نظرا لارتفاع تكلفة المشروع بنسبة تزيد على 20٪، والتأخير في التنفيذ بنسبة الضعف، وتأثر الشركات بالأزمات المالية العالمية في تمويل المشروع، كما ان احتكار الشركات الخاصة للمشاريع لمدد طويلة تزيد على الـ 30 عاما لا يوفر فرص عمل للخريجين الكويتيين نظرا لاعتماد الشركات على العمالة الاجنبية.

وأضاف الرشيد في مقابلة خاصة مع «الأنباء» على هامش الندوة التي نظمتها الجمعية الاقتصادية حول مشروعي السكة الحديد الخليجية ومترو الكويت، قائلا: «رسالتي التي أوجهها الى أصحاب القرار والتي تنسجم مع أهداف الجمعية الاقتصادية الكويتية هي ضرورة عدم التسرع بالتوجه الى نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مشاريع النقل والاستفادة من تجارب دول الجوار والعالم واستشارة الخبراء في هذا المجال، خصوصا بعد ثبوت فشل هذه التجربة في أكثر من مثال سابق حتى نتجنب مخاطر كثيرة تهدد مالية الدولة مستقبلا»، وفيما يلي تفاصيل المقابلة:

عبد الوهاب الرشيد

متترو الكويت سيخفف الزحام المروري.. ويدعم تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري

المستثمرون الطرف الأقوى بمشاريع السكك الحديد

الشراكة مع «الخاص» ترفع تكلفة المشروع بأكثر من 20٪

ادارت الجمعية الاقتصادية ندوة قبل يومين حول مشروعي السكة الحديد الخليجية ومترو الكويت، ما أبرز ما يميز المشروعان؟

● مشروع مترو الكويت من المشاريع التنموية المهمة والتي ستساهم بشكل فعال في تخفيف الزحام المروري وتدعم خطة تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، حيث سيساهم المشروع في سهولة وسرعة تنقل المواطنين بأمان وسلامة ويسر، ومع ربط مشروع المترو بمحطات مهمة كمطار الكويت ومحطة سكك الحديد ما يسهل كثيرا حركة التنقل والسفر.

أما مشروع سكك الحديد للكويت فهو يعتبر واحدا من المشاريع الاقتصادية والتنموية الوطنية المهمة، حيث يشكل عنصرا من عناصر البنية التحتية الاستراتيجية لخدمات النقل بين الكويت ودول الخليج ومكملا وداعما للنقل بأنواعه البري والبحري والجوي، كما يحقق المشروع الرغبة السامية لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري.

مشروع سكك الحديد الخليجية هو من المشاريع المتفق عليها بين دول مجلس التعاون للربط بينها بخطوط من السكك لنقل الافراد والبضائع، والكويت هي الدولة التي تبنت هذا المشروع والذي تم اعتماده في 2009، حيث ستربط المرحلة الاولى من المشروع المملكة العربية السعودية مع ميناء مبارك بمسافة اجمالية يبلغ طولها 317 كم.

برأيك، هل نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعطي نتائج جيدة؟

● يهدف نظام المشاركة مع القطاع الخاص «بي بي بي» إلى تخفيف العبء المالي عن الحكومة وتحقيق دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد المحلي، ومن أهم عوامل الجذب للقطاع الخاص أن يحقق المشروع عوائد مالية مجزية، وتلجأ حكومات بعض الدول لتطبيق نظام المشاركة بسبب النقص المالي لدى الحكومات في تمويل المشاريع.

وعلى أرض الواقع، أثبتت التجارب نجاح المشاركة مع القطاع الخاص في بعض المشاريع التي تحقق عائدا ماليا، حيث تهدف المشاركة مع القطاع الخاص الى تحسين الأداء في تنفيذ وتشغيل المشروع على ان يتحمل المستثمر بعض المخاطر الخاصة بالأعمال الانشائية في نظام المشاركة، كما يصبح المستثمر الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ المشروع. ولكن بالنظر على عموم تجربه المشاركة بين القطاعين العام والخاص، نجد ان نظام المشاركة هو نظام جديد ومطبق في مشاريع محدودة على مستوى المنطقة والعالم ولم يتم تقييم التجارب بشكل فعال.

في ضوء ذلك هل يمكننا القول ان نظام الشراكة لم ينجح في الخليج؟

● لا يمكننا الجزم بفشل التجربة، ولكن هناك مساوئ للمشاركة مع القطاع الخاص، وهي: ارتفاع تكلفة المشروع بنسبة تزيد على 20٪، والتأخير في تنفيذ المشروع بنسبة الضعف، والتأثر بالأزمات المالية العالمية في تمويل المشروع، وقلة عدد المستثمرين في مشاريع سكك الحديد والمترو مما يسبب تحكمهم في العروض المقدمة للحكومة وفرض سيطرتهم لكونهم الطرف الأقوى.

وأيضا احتكار المستثمر للمشروع على مدى 30 عاما مما لا يساهم في دعم وتطوير وتوطين صناعة النقل، بالاضافة الى عدم توفير فرص عمل للخريجين الكويتيين، حيث تعتمد شركات القطاع الخاص على عمالة أجنبية ولا تهتم بتأهيل العمالة الوطنية.

وعلى صعيد التمويل، فلا تستطيع البنوك المحلية تمويل مشاريع المترو وسكك الحديد نظرا لضخامتها، مما يحمل الحكومة الكويتية تكاليف مخاطر كبيرة في نظام المشاركة مع القطاع الخاص لجذب المستثمرين، وهو ما ينتج عنه زيادة تكلفة تنفيذ المشاريع بهذا النظام عن النظام التقليدي بطرح المشاريع مباشرة بمناقصة، لذا تلجأ الحكومات الى مشاركه القطاع الخاص في ظروف معينة عندما لا تتوافر لديها السيولة المالية ويكون هناك جدوى اقتصادية ومردود مالي لتغطية التكلفة العالية.

ولكن يؤدي دخول أطراف عديدة في المشروع، مثل (المستثمر، او المقاول، او البنوك، او المؤسسات الاستثمارية، او المساهمين) لمشاركة الحكومة الى تعقيد المشروع وزيادة المخاطر المحتملة من العلاقات التعاقدية بين جميع الأطراف، كما يتطلب ذلك إدارة ضخمة من المستشارين والخبراء والقانونيين مما يزيد في تكلفة الاشراف بمبالغ طائلة.

هل الحل يكون بتقسيم المشروع على عدة مراحل؟

● تجزئة مشروع المترو يفيد المستثمر ولا يفيد الكويت، حيث لا يساهم ذلك في حل الأزمة المرورية، كما ان هذا النظام قد فشل في تجارب عديدة حول العالم في مجال المترو وسكك الحديد، لذلك يرى معظم الخبراء والمستشارين العالميين انه ليس هنالك أي جدوى اقتصادية لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ البنية التحتية لمشاريع سكك الحديد والمترو.

هل نمتلك الخبرة الكافية في الكويت لإدارة مثل هذه المشاريع؟

● لا اعتقد ذلك، فالحكومة الكويتية ليس لديها الخبرات الكافية لإدارة مشاريع معقدة بنظام المشاركة مع القطاع الخاص، كما أنها لا تستطيع التحكم في المخاطر وتقليل تكلفتها فيما يخص تحويل الخدمات وإخلاء المسارات، بالاضافة الى ان التكلفة المالية على ميزانية الدولة لمدة 31 عاما لتسديد تمويل وأرباح القطاع الخاص ستكون باهظة جدا على ميزانية الدولة، حيث يطلب من الحكومة تقديم ضمانات مالية وتسهيلات وقروض لجذب المستثمر بسبب المخاطر والخسائر التي يتوقعها المستثمر في المشروع، كما ان محدودية سوق الدين الرأسمالي ستحد من توافر التمويل المحلي طويل الأجل المتمثل في الصكوك والسندات.

وعلى جانب آخر، فإن الحكومة دائما تريد أن تحتفظ بسيطرتها ونفوذها على المشروعات لتتأكد من مصيرها، إلا أن هذا النهج يشكل لمستثمري القطاع الخاص عامل مخاطرة، حيث لا يمتلكون القرارات التي على أساها ستحدد النتائج، كما ان اتخاذ القرارات في الوقت الحالي يتسم بالغموض، فمن غير الواضح كيف ستتم الترسية واختيار المستثمر بدون وجود مواصفات تفصيلية وتصاميم، حيث سيتم طرح هذه المشاريع بناء على دراسات جدوى.

المستشار الكويتي

www.kuwaiticonsultant.com

د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة

هل نرشد الإنفاق أم نزيده؟!

هناك جوانب من الممكن أن توفر على الدولة ملايين الدنانير وتصل الى مليار دينار اذا كانت الحكومة تريد ترشيد الانفاق، وخاصة باستمرار انخفاض أسعار النفط وزيادة العجز في الميزانية التي وصلت الى 8 مليارات دينار في 2015_2016.

والحكومة حاليا تدرس وضع خطة لإصلاح وترشيد الإنفاق في جوانب ظهرت وسمعنا فيها، منها اعادة النظر في الدعومات الحكومية في بنزين السيارات وتكلفة الكهرباء والماء والتموين والمواد الانشائية، وغيرها من دعومات، ولكن في المقابل هنالك مقترحات وقرارات تتخذها الحكومة تزيد من العبء المالي على الميزانية، وهي انشاء أجهزة وهيئات حكومية جديدة.

وهنالك رواتب أو مكافآت أعضاء هذه الأجهزة والهيئات الحكومية التي تصل الى ما بين 10 آلف دينار و15 الف دينار شهريا، هذا غير البونصات والمزايا الأخرى، كما ان هنالك بعض الجهات الحكومية الحالية تحتاج الى اعادة هيكلة مثل وزارة لشؤون مجلس الأمة التي تعمل كوسيط بين الجهات الحكومية ومجلس الامة فيما يتعلق بأسئلة النواب والرد عليها وجمع المعلومات التي يطلبها أعضاء مجلس الامة من الوزراء. وغيرها من اختصاصات تنسيقية وعمل هذه الوزارة من الممكن أن تنفذه الأمانة العامة لمجلس الامة مباشرة من دون وسيط، كما هناك وحدات تنظيمية بمستوى قطاع أو إدارة في الجهات الحكومية لشؤون مجلس الامة تعمل على متابعة وتنسيق وجمع المعلومات والرد على أسئلة النواب وإرسالها الى مجلس الامة، وعليه اقترح الغاءها وتوزيع موظفيها ما بين الامانة العامة لمجلس الامة والقطاعات والإدارات لشؤون مجلس الامة في الجهات الحكومية حسب خبرتهم ومؤهلاتهم.

وكما ذكرت سابقا، فإن إنشاء هيئات وأجهزة حكومية جديدة سيكلف الدولة ملايين الدنانير وسيزيد من العبء المالي على الميزانية وتتضخم المصروفات من خلال انشاء أو تأجير مبنى لهذه الهيئات والأجهزة الحكومية الجديدة وزيادة الباب الأول للمرتبات من خلال التعيينات لهذه الجهات، وخاصة ان هناك ظاهرة جديدة اصبحت لدى الحكومة عند انشاء هيئات حكومية وتكلف الدولة ملايين الدنانير، وهي تشكيل مجلس إدارة لهذه الهيئات الحكومية ومنح أعضائها رواتب ومزايا تتراوح ما بين 10 الف دينار و15 الف دينار أو أكثر، وأول مرة أسمع وأرى هيئة حكومية لها مجلس إدارة والعادة أراها في شركات القطاع الخاص، وأغلب هؤلاء الأعضاء الحكوميين- اذا كنت موكلهم- ليس لهم داع ولا شغل، والذي يدير وينفذ الجهاز التنفيذي وهو المدير العام لهذه الهيئات، وهنالك وزير يشرف عليه وعلى الهيئة الحكومية.

وحسب ما ورد في احدى الصحف الكويتية بأن صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحكومي والذي تم رصد ميزانية له بملياري دينار كويتي ليبدأ في تمويل وتشجيع الشباب الذين لديهم مشروعات صغيرة ومتوسطة قد صرف حتى الآن 2,5 مليون في ميزانية 2015_2016 رواتب ومكافآت وسيارات ومزايا نقدية وعينية للقيادين ولم يمول مشروعا واحدا صغيرا أو متوسطا، ولم يصدر ترخيص لهم، ويا حكومة، ما رأيكم في هذا الإنفاق؟

لذلك ارجو من الحكومة التركيز على هذه الجوانب لترشيد الإنفاق بدلا من زيادة العبء على المواطنين في زيادة أسعار الدعم واتخاذ خطوات جادة في مصادر بديلة للدخل والطاقة البديلة الرخيصة.

ميزانية 2016 تعالج التحديات المالية عبر ترشيد الإنفاق وإصلاحات الدعوم وتنويع الدخل

«الوطني»: 3,4٪ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية في 2015

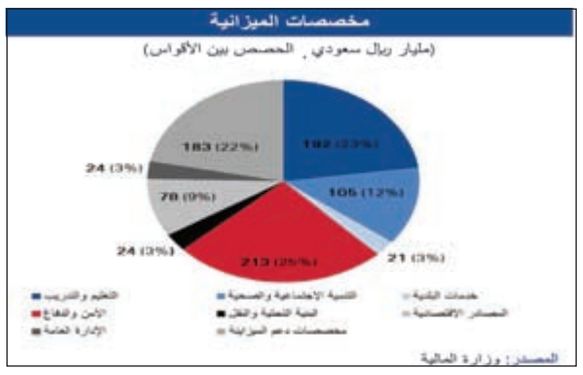

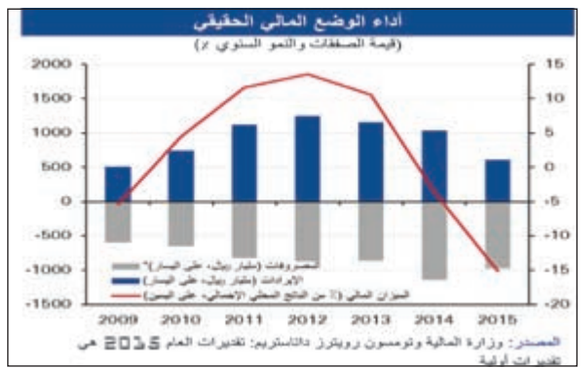

87 مليار دولار عجز متوقع في 2016 للسنة الثانية على التوالي

المملكة تعتزم تمويل العجز من خلال إصدار أدوات الدين والسندات العالمية

السعودية تسجل أكبر عجز مالي بـ 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه بعد طول انتظار وترقب، أعلنت السلطات السعودية في 28 ديسمبر الماضي عن ميزانيتها للعام 2016. وتتوقع الميزانية تسجيل عجز مالي يصل إلى 326,2 مليار ريال (87 مليار دولار) نتيجة بلوغ المصروفات 840 مليار ريال (224 مليار دولار) والإيرادات 513 مليار ريال (137 مليار دولار). وقد اكتسبت الميزانية الجديدة أهمية إضافية في ظل المخاوف حول الاستدامة المالية نتيجة تدني مستويات أسعار النفط. كما شهدت احتياطيات المملكة الأجنبية تراجعا في العام 2015 على خلفية التراجع في الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط في العام 2015 بالإضافة إلى ارتفاع المصروفات نتيجة كل من المنحة المقدمة من قبل الملك سلمان فور تسلمه الحكم والحرب في اليمن. وأصدرت المملكة أول دين سيادي لها منذ العام 2007 في يوليو من العام 2015. وفي أواخر شهر أكتوبر الفائت، تضاعفت مخاوف الأسواق نتيجة تخفيض ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني للسعودية بواقع درجة واحدة إلى مرتبة A+.

واشار التقرير الى ان الميزانية الجديدة تعالج أهم التحديات المالية التي تواجهها المملكة من خلال التحكم في مستويات الإنفاق مع الحفاظ على الاستثمار الكافي لتنشيط وتنويع الاقتصاد غير النفطي. وقد قامت السلطات بخفض الإنفاق بواقع 2,3٪ مقارنة بميزانية العام الماضي وبواقع 13,8٪ مقارنة بالإنفاق الحقيقي للعام 2015 وذلك في محاولة منها للتقليل من العجز المالي الذي يقدر ارتفاعه إلى 367,5 مليار ريال (98 مليار دولار) أو ما يعادل 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015. كما من المتوقع أن تتراجع الإيرادات بواقع 15,0٪ من ميزانية العام 2015 وبواقع 15,4٪ مقارنة بتقديرات الإيرادات الحقيقية لهذا العام. وتأمل السلطات أن يساهم هذا الخفض في التقليل من العجز لسنة 2016 إلى 326,2 مليار ريال (87 مليار دولار).

وفي حين لم تشر ميزانية العام 2016 لسعر النفط المقدر، نتوقع أن يصل إلى ما يقارب 40 دولارا للبرميل. ويأتي هذا السعر بناء على التوقعات باحتفاظ السعودية بمتوسط انتاجها للعام 2015 والبالغ 10,2 ملايين برميل يوميا.

وتشير وزارة المالية إلى أن السعودية تعتزم الاستمرار في تمويل عجزها المالي من خلال إصدار أدوات الدين، كما تدرس الحكومة خيار السندات العالمية لتفادي التضييق على السيولة المحلية والحد من أي أثر سلبي على نمو النفط، حيث تشير الميزانية إلى انخفاض المخصصات لمشاريع البنية التحتية والنقل بواقع 63٪ لتصل إلى 23,9 مليار ريال (6,4 مليارات دولار) وهي أكبر نسبة انخفاض في مكونات الإنفاق. وتتضمن الميزانية أيضا بندا جديدا يسمى «مخصصات دعم الميزانية» والذي من المفترض أن يساهم في معالجة تراجع الإيرادات الناتج عن تقلب مستويات أسعار النفط. ويشكل هذا البند 22٪ من ميزانية المصروفات وسيتم تخصيصه لهذا الغرض.

الأوضاع المالية

ولفت التقرير الى ان السلطات تشير إلى تسجيل السعودية عجز مالي بواقع 15,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي (367 مليار ريال) في العام 2015. ويعد هذا أكبر عجز تسجله المملكة والثاني على التوالي بعد العجز الذي تم تسجيله في العام 2014 بواقع 2,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

إلا أن هذا العجز جاء أفضل من توقعات صندوق النقد الدولي وبعض الجهات الأخرى (من ضمنها توقعاتنا) التي رأت تسجيل عجز بنسبة تصل إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدر تراجع الإنفاق الحقيقي في العام 2015 بنسبة 14,5٪ من مستوياته في العام 2014 ليصل إلى 975 مليار ريال (260 مليار دولار). وباستثناء المنحة بمناسبة تولي الملك سلمان الحكم والتي تقدر تكلفتها على خزينة المملكة 88 مليار ريال (23,5 مليار دولار وتشكل 77٪ من الزيادة في المصروفات)، وباستثناء أيضا تكاليف الحرب في اليمن، يتبين أن الإنفاق قد شهد تراجعا أكبر. وتعد هذه المرة الأولى منذ العام 2002 التي تشهد فيها المملكة تراجعا على اساس سنوي في النفقات. كما تراجع أيضا التجاوز في الإنفاق من الميزانية إلى أقل من متوسط الخمس سنوات البالغ 25٪ و33,3٪ في العام 2014 وإلى 13,4٪ في العام 2015. ومن أهم العوامل التي ساهمت في هذا التراجع هي الزيادة في التضييق على الإنفاق الرأسمالي. فإذا نظرنا إلى قيمة العقود الحكومية المرسية في العام 2015، يتضح أن السلطات قد قللت من نفقاتها من 184 مليار ريال (49 مليار دولار) في العام 2014 لتصل إلى 118 مليار ريال (31,5 مليار دولار) مسجلة تراجعا ملحوظا بواقع 36٪.

وفي المقابل، تأثرت الإيرادات بصورة ملحوظة بتراجع أسعار النفط (مزيج برنت) البالغ 45٪ هذا العام بنحو 41,6٪ على أساس سنوي ليصل إلى 607,5 مليارات ريال (162 مليار دولار). ويعد هذا التراجع الأكبر منذ 6 سنوات وقد جاء على الرغم من زيادة مستوى الانتاج بواقع 5٪ على أساس سنوي ليصل إلى أعلى مستوى له هذا العام عند 10,2 ملايين برميل يوميا. بينما سجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعا مفاجئا بواقع 36,8٪ لتصل إلى 163 مليار ريال (43,5 مليار دولار) نتيجة ارتفاع الدخل الاستثماري ودخل الإيرادات الأخرى. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات إلى أعلى مستوى بواقع 26,8٪ ما أدى بدوره إلى تشجيع السلطات للتوجه نحو التنويع من مصادر دخل المملكة.

الناتج الإجمالي

واشار التقرير الى ان التقديرات الأولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2015 تشير إلى استمرار توسع الاقتصاد على نحو جيد يبلغ 3,4٪ على أساس سنوي. وجاء ذلك نتيجة الزيادات التي حققها كل من قطاع النفط والقطاع الخاص غير النفطي بواقع 3,1٪ و3,7٪ على أساس سنوي. وتتماشى هذه النسب مع تقديراتنا لهذا العام التي تشير إلى نمو الانتاج الحقيقي بواقع 3,5٪ على أساس سنوي. ومن المتوقع أن يعتدل النمو في العام 2016 نتيجة تراجع متوسط أسعار النفط وتضييق الإنفاق الحكومي. إلا أنه من المتوقع أن يكون أداء الاقتصاد جيدا لاسيما أن الحكومة لاتزال ملتزمة بخطتها للإنفاق الاستثماري.

وفي الوقت نفسه ارتفع الدين الحكومي ليصل إلى 142 مليار ريال (38 مليار دولار) أو 5,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015. وتعد هذه الزيادة من مستوى الدين المتدني في العام 2014 والبالغ 1,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأولى منذ العام 2002، وترجع أساسا إلى برنامج الحكومة لإصدار السندات الذي بلغ بالإجمالي 98 مليار ريال (26 مليار دولار) خلال 2015.

وذكر تقرير «الوطني» ان مؤشر تداول شهد تقلبات عديدة فور الإعلان عن الميزانية الجديدة، لاسيما مع إعلان الحكومة عن رفع أسعار المواد الأولية للمستخدمين من القطاع الصناعي، ما أدى إلى بيع الأسهم في قطاع الكيماويات. وقد استفاد أيضا من الأسعار المدعومة كل من قطاع الإسمنت وقطاع النقل.

ولكن من المتوقع أن تتحسن الثقة تماشيا مع التزام الحكومة بخطتها الإصلاحية المالية. فقد كانت ردة الفعل بصورة عامة جيدة، حيث جاء العجز عند مستوى أقل من المتوقع ولم يكن لخفض الإنفاق أي أثر بالغ على نمو القطاع غير النفطي على المدى القريب، بالمحصلة فقد قامت الحكومة أخيرا بالكشف عن خطة جيدة من شأنها تحقيق الاستدامة المالية المرجوة للاقتصاد.